

في الذكرى الثانية

عبد الناصر العايد

تحل بعد أيام الذكرى الثانية لانطلاق الثورة السورية، ثورة الكرامة والحرية. ربما كانوا قلائل هم من تخيلوا أن يطول أمد الثورة كل هذا الوقت، فلا أحد كان يتوقع أن يقدم حلفاء النظام الإقليميين والدوليين -خاصة إيران وروسيا- كل هذا الدعم للنظام في إجرامه، بينما يتقاعس النظام الدولي بأسره عن تقديم شيء للشوار السوريين، سوى البيانات والوعود المعسولة.

لكن هذا لا يعني أن الثورة لم تنتصر أيضاً، فقد حققت بقواها الذاتية، بمواجهة قوى إقليمية وعالمية، مكاسب وانتصارات على أرض الواقع لا يمكن نكرانها، وهي انتصارات حاسمة ولا تراجع عنها، هناك محافظة محررة بالكامل، وست محافظات شبه محررة، وحالة من التقدم في باقي المحافظات.

هناك اعتراف عربي بقوى الثورة كممثل شرعي ووحيد لسورية، ودعوة لأول مرة لحضور القمة العربية القادمة، لتحل في مقعد البلاد الذي طرد منه نظام القتل والإجرام.

وعلى الصعيد الدولي، لم يعد ممكناً للدول العظمى أن تبقى على صمتها ومراوغتها، وهاهي تعترف أخيراً بحق الشعب السوري في الدفاع عن نفسه، وتعلن ولو شكلياً، استعدادها لتقديم الأسلحة له، بما يضمن تغيير موازين القوى العسكرية.

لكن، في الذكرى الثانية للثورة أيضاً، تطل علينا وجوه مائة ألف شهيد على الأقل، وعشرات ألوف الجرحى والمصابين والثكالي والمعوقين واليتامى، وتلوح على حدود دول الجوار خيام اللجوء، التي يقطنها مالا يقل عن مليوني نازح، وتطالعنا شوارع مدن كاملة مدمرة.

في الذكرى الثانية للثورة، ثمة ما يجعلنا على يقين من انتصار الشعب السوري في ملحمة الكبرى، لكن ثمة الكثير مما يؤكد أن سقوط السفاح، سيكون إشارة الانطلاق في ثورة أخرى، ثورة إعمار البلاد، وإعادة التأهيل الشاملة.

خلافات تمنع المعارضة السورية من الاجتماع لتشكيل حكومة انتقالية صبراً: تتشاطر مع العديد من قوى الثورة في الائتلاف، الاختلاف مع الخطيب في بعض توجهاته اسطيفو: قرار الجامعة العربية إدارة لـ "الأزمة السورية" وليس هناك إرادة لحسمها

الجامعة أدت إلى اتخاذه، معتبراً أن كافة الدول العربية قد نضجت لديها فتاعة بأن المعارضة السورية تستطيع أن تكون بديلاً للنظام على كافة المستويات، ومن هنا جاءت دعوتها لحضور القمة العربية القادمة كممثلة للشعب السوري.

أما عيد الأحد اسطيفو، عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني، وممثل المنظمة الديمقراطية الأثرية فيه، اعتبر القرار أنه أول قرار رسمي صريح يعترف بالائتلاف كممثل شرعي ووحيد ومحاور أساسي، ويضمن إضفاء الشرعية على الدعم العسكري.

لكن اسطيفو ألمح إلى توجس يدور في كواليس المعارضة السورية حول هذه الخطوة وتوقيتها، إذ جاءت قبيل الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة، وعلى نحو غامض يوحي بأنها قد تكون مجرد عملية قطع طريق على تلك الحكومة، للحيلولة دون تشكيلها.

واعتبر اسطيفو أن ما قاله نبيل العربي عن "الهيئة التنفيذية" وماهيتها، "فضفاض وغير مفهوم"، حتى عند سؤاله عن معناها أجاب العربي إنه "مصطلح يندرج تحت خانة الغموض الخلاق"، في وقت كان فيه لدى أطراف المعارضة فكرة واضحة عن تشكيل حكومة مؤقتة تمارس صلاحيات تنفيذية، وكان مقرراً أن تعقد اجتماعاً في الثاني من آذار بهذا الخصوص، لكن شخصيات في الائتلاف "سوفت" وأجلت الموضوع، ليتم الإعلان عن ذلك الاعتراف لاحقاً في الجامعة العربية.

وأبدى اسطيفو خشية من أن تكون هذه الخطوة "مجرد تمييع للقضية"، واستمرار في سياسة إدارة "الأزمة"، دون السعي وراء حسمها.

عن قرار بخصوص تشكيل الحكومة، قال صبرا "ما أشيع عن وجود موعد في ٢٠ آذار غير صحيح، إنما هو مقترح تقدم به المجلس للهيئة العامة للائتلاف ولم يقر بعد"، متوقفاً أن يسفر الاجتماع القادم للهيئة العامة عن قرار بهذا الخصوص، سواء عقد في هذا الموعد أو في سواه، إذ أن موضوع الحكومة هو الموضوع الأساسي حالياً.

وكان مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة يوم السادس من آذار، دعا الائتلاف الوطني إلى تشكيل "هيئة تنفيذية" لتتسلم مقعد سورية في الجامعة العربية، وتمثلها في القمة العربية القادمة والمقررة في الدوحة، وجرى التأكيد على أن تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية، هو حق لكل دولة عربية ترغب بذلك.

كما أكدت الجامعة على أن الائتلاف الوطني هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري، والمحاور الأساسي له لدى الجامعة.

واعتبر عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني أحمد رمضان في حديثه لـ "جسر" أن ذلك الاعتراف يشكل "خطوة هامة، تؤشر لبداية العزلة تامة لنظام الأسد سياسياً ودبلوماسياً، إقليمياً ودولياً، كما منحت الغطاء والشرعية للدول العربية التي ترغب بتقديم دعم عسكري للثوار"، لافتاً إلى أنها تفسح المجال أمام إمكانية انتزاع قرار دولي مشابه فيما يخص حق السوريين في الدفاع عن النفس.

وعما إذا كانت الجامعة قد شاورت المعارضة قبل اتخاذ هذا القرار بين رمضان أنهم سمعوا عن جهود تبذلها بعض الدول بهذا الاتجاه، وجرت مداولات ومفاوضات داخل

خاص/ جسر

أرجأ الائتلاف الوطني السوري، يوم الأحد، اجتماعاً كان مقرراً في استنبول لتشكيل حكومة مؤقتة، تتولى إدارة المناطق المحررة، وتقرر تعديل موعد الاجتماع إلى ٢٠ آذار الجاري.

وعن سبب تأجيل الاجتماع، قال رئيس المجلس الوطني السوري جورج صبرا قال لـ "جسر" إن "النقاش داخل الائتلاف ما زال مستمراً حول الموضوع، والمجلس الوطني السوري جزء منه" وأضاف صبرا "تبدي بعض الشخصيات داخل الائتلاف بعض التحفظات على قيام حكومة مؤقتة، لعدم توفر الشروط اللازمة لقيامها، وعلى رأسها، وجود صندوق دعم يمكن الحكومة من الوفاء بما ينتظر منها داخل الأراضي المحررة وفي مخيمات اللجوء".

وحول موقف المجلس من الحكومة الانتقالية، قال صبرا "قد تم اتخاذ قرار بهذا الخصوص في الهيئة العامة للائتلاف، وقد أخذناه في المجلس بكامل الاهتمام والجدية، وبحثنا في الأسماء، وقدمنا مرشحين، ونحن ندعم صيغة تنفيذية تقوم بمهام الدعم على الأراضي السورية وفي المخيمات".

وفيما يشاع حول وجود فجوة هذه الأيام بين المجلس الوطني ورئيس الائتلاف أوضح صبرا أنه لا يوجد فجوة بين المجلس ورئيس الائتلاف، لكم يوجد اختلاف معه حول بعض التوجهات، ولا يقتصر ذلك على المجلس الوطني كمكون في الائتلاف، بل نشاطه في الائتلاف العديد من قوى الثورة الممثلة في الهيئة العامة للائتلاف.

وفيما إذا كان يعتقد أن الاجتماع القادم سيثمر

الرقعة بعد تحريرها

قصف واستهداف للمدنيين ونقص حاد في الأدوية والغذاء

أنها تقدم الأدوية والإسعافات الأولية، ورغم ذلك يشتكي الأطباء في الرقعة من نقص حاد في الأدوية، ويعاني السكان من نقص المواد الغذائية والخبز، حيث أن الكميات التي تصل لا تكفي.

وبدا تحرير مدينة الرقعة في ٢٠١٣/٣/٥ حيث قام الجيش الحر بالزحف نحو المدينة، وضرب حواجز النظام المنتشرة، فأجبرت على التراجع إلى المقار الأمنية للتحصن بها، ثم توجه نحو المقار الأمنية، فسقط أول فرع أممي في المدينة وهو فرع الأمن الجوي، ثم توجه الثوار إلى الأمن السياسي والأمن العسكري ليلاً وفرضوا حصاراً عليهما، ودارت اشتباكات عنيفة، وفي الصباح اتجه بعض الثوار والمدنيين إلى ساحة المحافظة، وأسقطوا تمثال حافظ الأسد ليتم إعلان تحرير الرقعة.

مجزرة جامع الشراكسة. ويقدر عدد سكان الرقعة بـ ٥٠ ألف نسمة، ويضاف إليهم ٨٠٠ ألف وافد من مختلف المحافظات السورية، إلا أنه حالياً نزح معظمهم إلى المدن والقرى المجاورة، أبرزها مدينة تل أبيض الحدودية، خوفاً من أن يتم استهدافهم مجدداً، ومن تبقى في المدينة شكلوا لجن ثورية لحماية حاراتهم، وتقدر نسبة النازحين بـ ٧٠٪.

الحياة في مدينة الرقعة شبه معدومة، فمعظم المحلات أغلقت أبوابها، والأفران مغلقة أيضاً، باستثناء فرن واحد يعمل ولكن لا يكفي حاجات السكان، وما استمر في عمله أيضاً هي المشافي الميدانية التي تستقبل الجرحى والمرضى.

وعند تحرير المدينة أعلن عن مجلسها المحلي الذي كان يعمل بشكل سري سابقاً، وأخذ على عاتقه إدارة شؤون المدينة خديماً، وهو حالياً يستلم المواد الإغاثية من مدينة تل أبيض، التي تقدم الخبز، ويوزعها بشكل مجاني، كما

تقرير/ محمود الدرويش

بدخول الجيش الحر إلى مدينة الرقعة في ٢٠١٣/٣/٦ كثف النظام السوري قصفه لها في اليوم الأول من التحرير، فشن أكثر من ثلاثين غارة جوية، فضلاً عن القصف بالمدفعية الثقيلة، مرتكباً مجزرة قرب جامع الشراكسة، راح ضحيتها أكثر من ثلاثين شهيد، معظمهم من المدنيين، كانوا في طريقهم للنزوح، وبعد ذلك خفت وتيرة القصف خلال الأسبوع، بمعدل غارتين أو ثلاث يومياً وبعض القصف المدفعي.

وبلغت حصيلة الشهداء في الرقعة خلال الأسبوع حوالي سبعين شهيداً، ودمر أكثر من عشرين منزل لمدنيين، فضلاً عن مبان حكومية أخرى أبرزها المركز الثقافي، الذي يضم أكثر من سبعين ألف كتاب، حيث تم إحراقه بالكامل نتيجة قصف الطيران. وبدأ الناس بالنزوح منذ بدء تحليق الطيران الحربي في سماء المدينة، وخاصة بعد

قطعوا الاتصالات لخنق الحراك الثوري لكن دير الزور تغلبت عليهم مواطنون يشترتون الدقيقة في هاتف الثريا بمئة ليرة للتواصل مع ذويهم

تحقيق / البراء الهاشم

بانقطاع الاتصالات الأرضية والخلوية وخدمات الانترنت عن دير الزور، منذ ما يقارب السبعة أشهر (لم تشهد محافظة سورية أخرى انقطاعاً دام هذه المدة) صعبت المهام الموكلة على عاتق الثوار كثيراً، بحسب ناشطين، من إيصال الحقيقة للعالم عما يجري في المدينة، إلى توفير المعونات وتأمين الأدوية وإغاثة النازحين، كما بات السكان غير قادرين على التواصل فيما بينهم، طيلة تلك الفترة، ما دفعهم إلى إيجاد طرق أخرى للتغلب على ذلك، كاستخدام الانترنت الفضائي وهواتف الثريا، رغم تكلفتها.

انقطاع الخدمات

بدأت معاناة أبناء دير الزور منذ بداية تعرض مدينتهم للقصف، ففي ٢٦/٦/٢٠١٢ قام النظام بقطع الاتصالات الأرضية، والخلوية، وخدمات الانترنت (3g - ads). وفي الأيام الأولى للقصف، كانت تلك الخدمات تتوقف عن العمل بضع ساعات، ولكن مع استمرار القتال في المدينة، والقصف المتواصل الذي طال البنية التحتية والخدمية فيها، تعطلت تلك الخدمات، وبشكل شبه كامل، فباتت تعمل لعدة ساعات في الأسبوع.

وبات من الصعب إصلاح تلك الأعطال بعد قصف المراكز الخدمية، نظراً لغياب الموظفين وعمال الصيانة الذين نزحوا هرباً من الصراع الدائر.

وتعود اتصالات الهاتف المحمول أحياناً، لتعمل بشكل منقطع في بعض أحياء المدينة، أما بالنسبة لخدمة "3g - ads"، فهي مقطوعة منذ الشهر الثاني لبدء الحملة العسكرية على المدينة.

حال الريف أسوأ

وفي ريف دير الزور، هناك غياب كامل لخدمة الهاتف الأرضي والخلوي، بالتزامن مع إيقافها في المدينة، وفي الأونة الأخيرة باتت بعض مقاسم الهواتف الأرضية تعمل، ولكن ضمن نطاق القرية الواحدة فقط. ويعمد السكان في الأماكن القريبة من الحدود العراقية إلى استخدام الخطوط الخلوية العراقية، مما يضطرهم إلى ارتياد الأماكن العالية والبنيات المرتفعة، لتأمين التغطية من أجل إجراء المكالمات الهاتفية، رغم تكلفتها المرتفعة نوعاً ما، أما بالنسبة لخدمة "3g - ads"، فحالتها كما في المدينة.

حلول للالتفاف

لجأ ناشطو الثورة إلى استخدام أجهزة الانترنت الفضائي، وإنشاء مقاهي انترنت تعمل على تلك الأجهزة في بعض المناطق المحررة، من أجل تأمين التواصل بين الأهالي وأبنائهم الذين يسكنون خارج المحافظة أو خارج سورية، وتنتشر تلك الصالات بشكل أكبر في ريف دير الزور المحرر. وقام بعض الأشخاص بشراء هواتف ثريا، وبيع الدقيقة الواحدة بمئة ليرة، ويجد الناس أنفسهم مضطرين لشراء تلك الدقيقة بهذا السعر المكلف، من أجل تأمين اتصال مع ذويهم، في ظل انعدام أي وسيلة أخرى للتواصل.

همشونا فتحديناهم

يعتبر ناشطون أن قطع الاتصالات كان أسلوباً اتبعه النظام للتغطية على مجازره، وخاصة في دير الزور، التي همشت إعلامياً، بحسبهم، ولكن لفتوا إلى أنه بات الوضع أفضل حالياً بتأمين أجهزة الانترنت الفضائي، رغم كلفتها، وبات يوجد مراكز إعلامية لا

بأس بها بالنسبة للمحافظة. واشتكى أبو وائل (ناشط) من انقطاع الاتصالات بقوله "تلك الفترة الطويلة التي عشناها دون اتصالات جعلتنا نجلس في بيوتنا ننتظر الموت، كوننا لا نملك أية وسيلة تواصل تربطنا ببقية الناشطين والقوات الإخبارية، من أجل إظهار الصورة الحقيقية للقصف والمجازر المرتكبة في المدينة". بدوره أكد "أ.ه." (عضو اتحاد تنسيقيات الثورة السورية) أن التعطيم الإعلامي الذي عانته دير الزور جاء نتيجة قطع وسائل التواصل مع العالم الخارجي، مبيناً أن كثير من مجازر



دير الزور لم تعرف إلا بعد أيام من حدوثها، بسبب قلة المراكز الإعلامية، وصعوبة عمل الناشطين ميدانياً، وقطع الاتصالات الذي حال دون نقل الحدث عند وقوعه. ولفت "أ.ه." إلى أن الأمور باتت تتحسن في الأونة الأخيرة بعد انتشار أجهزة الانترنت الفضائي في المدينة والريف على حد سواء.

الجسر المعلق أنشأه المستعمر ودمره الديكتاتور!

وليد الديري

يعتبر الجسر المعلق على نهر الفرات، جسراً أثرياً نظراً لكونه أنشئ في ثلاثينيات القرن الماضي، وكونه ثاني جسر ينشأ بهذه الطريقة في العالم بعد جسر في شمال فرنسا. يعتبر رمز دير الزور وأيقونتها وشعارها، وقد عاصرتة أجيال عديدة، وتعاملت معه وفق هذه الرمزية، ويصعب جداً أن تجد شخصاً من مدينة دير الزور أو ريفها، لا يحتفظ بصورة له عند ذاك الجسر.

في الأيام الماضية أطلق جنود النظام قذائف الدبابات على الأوتار الفولاذية التي تحمل جسم الجسر، وعلى رؤوس أعمدته فدمرت قسماً منها، وتقطعت بعض الأوتار، فمال جسم النهر نحو الغرب بما يعادل ٤٥ درجة. بالتأكيد لم يكن على أعمدة الجسر "إرهابيون"، ولا نعتقد أن "الكائنات الفضائية"

التي يتحدث النظام عن هبوطها في سورية قد حطت على أوتاره، ولكنها نزعته التدمير والانتقام من كل ما هو جميل ومفيد وبناء. يقال أن الفرنسيين فكروا بنسف ذلك الجسر قبل مغادرتهم البلاد، لكن أحد أبناء المدينة أجهض تلك المحاولة، ويقال أيضاً أن رؤوس الكثير من المستعمرين، والخونة الذين التحقوا بهم علقت على أوتار ذلك الجسر، ونعتقد أن مصير الخونة الجدد لن يختلف عن مصير من سبقهم.

أما المعلق، فسوف يعمر بالمحبة، ويداوي



جراحه عاشقوه، وسيعود ذلك الرمز الشامخ المهيب، كأبي فراتي حر وأبي.

وزارة النفط: خسائرها المادية تجاوزت الـ ٥٠٠ مليار ليرة



فيه السوريون من نقص في المحروقات كالمازوت والبنزين والغاز.

الناجمة عن تأجيل الإنتاج تقدر بـ ٥٢٣ ملياراً و ٢٨٨ مليون ليرة. وتجاوزت خسائر الوزارة، بحسب الصحيفة، في الأليات ٣٨٢ ألية حتى التاريخ نفسه. وبعد فرض عقوبات أجنبية على قطاع النفط لم يصدر إحصاءات سورية رسمية تبيين حجم إنتاج النفط حالياً. وكان الجيش الحر أعلن في وقت سابق عن سيطرته على العديد من الحقول النفطية أبرزها حقل العمر والتنك ودير الزور وحقول الشدادي في الحسكة، ويحمل النظام السوري باستمرار الجيش الحر مسؤولية تفجير حقول النفط في المناطق الشمالية، ويتهمه بسرقة وبيعه لدول الجوار، في وقت يعاني

أعلنت وزارة النفط، أن حجم خسائرها المادية، المباشرة وغير المباشرة، فاقت الـ ٥٠٠ مليار ليرة، أما خسائرها البشرية فبلغت ٢٣ من العمال، وذلك حتى الثالث عشر من شهر كانون الأول في العام الماضي. وبحسب ما نقلته صحيفة الثورة السورية الرسمية عن تقارير للوزارة، فإن الخسائر المادية نجمت عن اعتداءات على المنشآت النفطية بلغت قيمتها ١٥ ملياراً و ٧٥٠ مليون ليرة، مبيّنة أن الخسائر المادية غير المباشرة

ما لم يقله الدردي

على سورية ذاتها، سورية الوطن لا النظام السوري.

أما النظام السوري الذي ينهي آخر موارده في هذه الفترة، ويرجح خبراء اقتصاديون، بشكل كبير، أنه قد وضع يده على الأصول النقدية الأجنبية للمصارف العاملة في سورية، (والبالغة حوالي ٨ مليار دولار في المصرف المركزي لا تعود ملكيتها للدولة). هذا يعني أن النظام السوري يهوي بسياسته المالية في منحدر لن يكون فيه الوحيد الهابط، بل سيقوم بسحب القطاع العام والخاص والمشارك والشركات المساهمة جميعها معه.

يحاول النظام السوري استغلال جميع الموارد الممكنة، فيرغم السوريين على بيع حوالاتهم الواردة من الخارج إليه بالسعر الذي يحدده، ويقوم بوضع يده على أصول المصارف وشركات الصرافة الخاصة، تحت طائلة سحب تراخيصها، كما يقوم بطباعة عملة سورية بلا أصول.

المشوار الطويل الذي أنهك الاقتصاد على مدى عامين، ما زال مرشحاً للاستمرار فترة قادمة، يرجح أنها أقل من الفترة التي مضت، ويغلب الاعتقاد أن هذا الواقع يحقق مصالح أغلب الأطراف الإقليمية التي تتابع الوضع عن كثب.

في هذا الوقت بالتحديد، وصل الدولار الأمريكي إلى أعلى نقطة تثبتت جديدة له، مقارنةً بالليرة السورية (١٠٠ ليرة مقابل الدولار)، ويغلب أن السبب هو الدفعة الجديدة من العملة السورية المطبوعة في روسيا، التي وصلت أواخر الشهر الماضي.

إجراءات الترفيع تستمر مع تواصل العمل العسكري، وسحب أساسيات ومتطلبات عمل الدولة لصالح الحرب، أي أن النظام السوري يعمل على استنزاف الاقتصاد السوري أيضاً، وهذا ما لم يقله الدردي.

المركزي، وما الذي يتوقعه النظام السوري في مآطلاته الاقتصادية، بل كيف أمكن لهذه المآطلات الاقتصادية أن تبقى حتى هذه اللحظة واقفاً على قدميه؟.

رغم انشغال المعارضة السياسية بانقساماتها الافتراضية، من حسن الحظ أن خبراء ورجال اقتصاد سوريين حاولوا سد الفراغ بجهود متواصلة لدراسة كواليس الاقتصاد السوري، وإلقاء المزيد من الأضواء عليها. لكن الاقتصاد لعبة شديدة الخصوصية تديرها مجموعة صغيرة من رجال النظام السوري التي تعامل المال السوري باعتباره ثروتها الخاصة، من هنا تدرج جميع المعلومات الحقيقية في إطار أممي بالغ السرية، ومهما زادت محاولات الاستشراق تبقى في إطار توقّي الكارثة. في الاقتصاد السوري لا توجد معلومات موثقة.

رغم ذلك، يمكننا التيقن من أن الدعم الخارجي المالي المقدم من الدول الداعمة للنظام السوري بدأ يحتضر، وأن هذا الدعم لم يحل دون وقوع الكارثة. لا يقتصر الأمر فقط على تقلص الاحتياطي النقدي السوري إلى ما يعادل ١٠٪ من قيمته خلال عامين، ولا يقتصر الأمر كذلك على فقدان الليرة السورية نصف قيمتها في الفترة ذاتها. يمتد الأمر إلى توقّع كميات معتبرة من الديون التي بدأت تتراكم، وخصوصاً فيما يتعلق بالودائع الإيرانية التي ذكرتها مصادر رسمية. إيران ذات الاقتصاد المضطرب بدوره، أصبحت أكثر حذراً في صيانة مصالحها الاقتصادية، خصوصاً مع انهيار عملتها بالنسبة لليرة السورية، أما النظام الروسي فقد أعلن رفضه لتقديم المزيد من المساعدات المباشرة. الأمر الوحيد المؤكد حتى الآن هو استمرار طباعة مئات الأطنان من العملة السورية بلا أصول، وهي مسألة لا تلقي بعبء التكلفة على روسيا، بل

نائب حريري حين تحدث نائب رئيس الحكومة السورية الأسبق للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردي، عن انهيار البلاد اقتصادياً، واعتبر هذه الكارثة مستقلة بذاتها، كان قد تأخر في تصريحاته إلى وقت أصبح فيه حديثه من البديهيات المكرورة. ما قدّمه كان بمثابة "إنذار" بالنسبة للمعارضة السورية بشخص تخاذلها المؤسف عن اللحاق بسقف متطلبات العمل السياسي الثوري. أما بالنسبة للنظام السوري فكان ذلك أقرب إلى عملية "تسويق" جهود الأمم المتحدة الاقتصادية في الوقت الذي يعمل فيه النظام السوري خارجاً عن



سيطرة أي منظومة سياسية أو مالية. ماذا نفهم من كلام الدردي؟ خسائر البلاد تقدر بـ ٩٠ مليار دولار، والاقتصاد تقلص بما يتجاوز ٤٠٪، ونسبة الفقر تضاعفت مرتين، فيما نسبة البطالة تضاعفت أربع مرات، والرواتب قد تشهد عامها الأخير. هذا ما قاله الدردي، في الوقت الذي كان ينتظر منه الحديث بصراحة ووضوح أكبر عما يدور في أروقة مجلس النقد والمصرف



سرقة لألاف الأطنان

كما بلغ حجم القمح "المنهوب" بحسب الوثائق الرسمية من صوامع "أم الكيف" الخاضعة أيضاً لسيطرة الجيش الحر، سبعة وثلاثون ألف طن، ومن صويمعات "تل علو" وهي خاضعة لحراسة مشتركة بين كتائب مسلحة تابعة لعشيرة "الشمر" العربية، المعروفة بمعارضتها للنظام، وقوات مسلحة تابعة للـ "PYD"، بلغ حجم القمح المسروق فيها أربعمئة طن. أما بالنسبة لصوامع "القامشلي-كيكا-الحسكة كمدينة"، وهي خاضعة لسيطرة النظام، فلم تتعرض حتى الآن لأي عملية سطو مسلحة واضحة. وتقوم قوات تابعة للـ "PYD" حالياً بحراسة صوامع مدينة القامشلي. ويؤكد أحد الموظفين في صوامع "تل حميس-جنوب القامشلي" لـ "جسر" أنه لم تذهب حبة قمح واحدة من مخزون القمح، إثر المعارك بين قوات النظام والجيش الحر في المدينة، وبانتصار الجيش الحر فرض حراسة مشددة على المكان، وقد دعا الموظفين مؤخراً إلى العودة للعمل ومباشرة الإنتاج.

الجيش الحر "برئ"

وكانت "جسر" قد التقت في وقت سابق "أبو محمد"، أحد قادة كتائب غرباء الشام في مدينة رأس العين الذي أكد على براءة الجيش الحر من عمليات النهب المنسوبة له، وأوضح "أبو محمد" أنه باعتبار تحرير أية منطقة من سورية، يمرّ بعدة مراحل حتى الوصول إلى مرحلة التحرير والسيطرة الكاملة، يستغل بعض اللصوص حالة الفوضى المرافقة لعمليات التحرير الأولى، فينسبها بعض الأهالي، إلى الجيش الحر، مرتكزين في ذلك على تزامن حدوث السرقات المذكورة مع دخوله للمناطق. لكنّه لا ينكر عدم "تصرف" الجيش الحر ببعض مخزون القمح في عدة مناطق، منها صوامع مدينة رأس العين، حيث يستدرك أبو محمد فيقول "لا يخفى على أحد حجم التخاذل الدولي إزاء الثورة، ورفضه في مناسبات كثيرة مطلب الشعب بدعم الجيش السوري الحر، لذلك نضطر في بعض الأحيان إلى مصادرة كميات من القمح التي تعود ملكيتها للدولة، وبيعها لتغطية النفقات الباهظة لحملائنا العسكريّة". وعن جهة و آليات تصريف القمح "المصادر"، يؤكّد لـ "جسر" الرائد في المجلس العسكري للجيش الحر أن العملية تحدث في "النور" وفق إجراءات ومتابعة رسمية من الهيئات المختصة، وذلك لتغطية جزء، ولو يسير، من العمليات العسكرية.

تتمّة التحقيق في الصفحة السادسة

نقل للقمح

وتعرّض المخزون الاحتياطي لمحافظة الحسكة من القمح، ولا يزال، لعمليات نهب وسرقة له وسطو نتيجة غياب الدولة، بالإضافة إلى نقل كميات كبيرة من حصّة الحسكة إلى محافظات الساحل (اللاذقية و طرطوس بالتّحديد)، من صوامع "مبروكة" الواقعة غربي مدينة "تل تمر" على طريق الرّقة، الأمر الذي دفع الأهالي وبمساندة كتائب تابعة للجيش الحر إلى منع عمليات النّقل. كما أكّد لـ "جسر" (جوان) من أبناء مدينة تل تمر، حيث كان شاهداً على تلك الحادثة.

قلق «مشروع» على الرغيف

وتمكّنت "جسر" بالتعاون مع مصدر مطلع في مديرية الزراعة بالحسكة (طلب عدم الكشف عن اسمه لأسباب شخصية) من الاطلاع على السجلات التي وثقت الأرقام الرّسمية لـ "القمح المنهوب" والهدر، من جميع مراكز التخزين والتصنيع في المحافظة، فيما يخص القمح "المنهوب" من مخازن "المؤسسة العامّة لتجارة وتصنيع الحبوب" في العراءات (وهي وحدات تخزين في العراء على شكل خيم)، والصوامع التابعة لها، بلغ خمسة عشر ألف طنّ من القمح، كرقم رسمي، ولكن الرقم الحقيقي بلغ الضعف بحسب المصدر. والجدير بالذكر أن القمح في هذه المؤسسة يخضع لعملية معالجة وتصنيع ليُدخل في عملية إنتاج الدقيق المعدّ خصيصاً للاستهلاك البشري، كـرغيف الخبز، ويبلغ حجم الاحتياطي العام لمحافظة الحسكة منه حوالي ثمانمئة ألف طن. وتعليقاً على هذا الرقم، تقول المهندسة نسرين أحمد، وهي تعمل في الشركة العامّة للمطاحن، إن "هذا الرقم يعبث حقيقة على الفزع، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما تحتاجه المطاحن سنوياً لتغطية حاجة سورية كلّها من دقيق الخبز، هو مليونان ونصف مليون طن من القمح"، وتضيف "وفي حال تكرار حالات النهب المذكورة في بقية المحافظات- الأمر الذي لا أستبعد حدوثه في ظلّ الظروف الرّاهنة- يكون قلق المواطن السوري على رغبته في العام المقبل أمراً مشروعاً". وأكدت المهندسة مهوش شيخي، وهي تعمل في الشركة العامة للصوامع لـ "جسر" أنه لا خطط واضحة للحكومة لسد حاجة المطاحن وتعويض النقص، على العكس قامت الحكومة بإيقاف عقود كانت قد أبرمتها سابقاً مع دولتي روسيا الاتحادية و أوكرانيا، لاستيراد القمح في الأونة الأخيرة، واعتبرت شيخي أن السبيل الوحيد حالياً للتعويض عن القمح المنهوب هو انتظار موسم العام الجّاري ٢٠١٣ من القمح. وبالعودة إلى السجلات الرّسمية لتوثيق القمح "المنهوب"، من المخازن التابعة لـ "المؤسسة العامّة لإكثار البذار" بينت الوثائق أنه بلغ حجم القمح "المسروق" خمسة وثلاثون ألف طن من صويمعات "رأس العين" الخاضعة حالياً لسيطرة الجيش الحر، و"تل حلاف" جنوباً، وتم إدخالها بواسطة شاحنات إلى الأراضي التركية مباشرة عبر البوابة الحدودية في المدينة، كما أكّد لـ "جسر" الناشط الميداني "خالد م."

لجوب اللصوص وإطعام الناس وشراء السلاح

القمح السوري تتنازعه أطراف الصراع

"أقمح الحسكة تنقل إلى اللاذقية وطرطوس" موظفة: ما من خطط واضحة للحكومة لسد النقص، و عمدت مؤخراً إلى إيقاف عقود الاستيراد

تحقيق/ بهزاد حاج حمو، محمود الدرويش

تزيد الأرقام الواردة عن واقع القمح في محافظتي الحسكة والرّقة من قلق المواطن السوري، وترفع من وتيرة مخاوفه على رغيف الغد، بحسب مسؤولين، فتقارير رسمية تؤكد تراجع نسب المساحات المزروعة بالقمح في عموم سورية إلى ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٠، في ظل ارتفاع "جنوني" لأسعار المازوت وقلة الأسمدة، الأمر الذي دفع المزارعين للاعتماد على مياه الأمطار في زراعتهم. ونتيجة للصراع الدائر في محافظات الشمال، تعرض القمح المخزن فيها لعمليات سلب ونهب تجاوزت آلاف الأطنان، في وقت باشر فيه النظام بالانسحاب جنوباً تاركاً تلك المناطق تعاني من "نقص في الكوادر والجهات القادرة على وضع الخطط للحفاظ على خبز المواطن السوري"، ولكن ذلك لم يمنع الكثير من المجالس والجهات المسؤولة من اتخاذ إجراءات لحماية صوامع القمح من تلك الاعتداءات المتكررة.

"جسر" رصدت واقع القمح في محافظتي الحسكة والرّقة من حيث صعوبات التي تواجه موسم القمح الحالي، والاعتداءات التي تعرض لها القمح المخزن، والجهات التي تبذل جهداً لحماية الصوامع.

الحسكة

ظروف زراعية "صعبة"

"جمال وليكا" مزارع من القامشلي، أكد أنه بالرغم من محاولات الحكومة إغراء المزارعين من أبناء الحسكة، بتقديم الدعم المالي والبذار والأسمدة لهم، استكمالاً لسياسات النظام الرّامية إلى تحييد المنطقة عن الانخراط أكثر في الثورة، تراجع نسب المساحات المزروعة، ولم تفلح تلك السياسية. وشدد "وليكا" على أنه من أبرز العوامل التي قلّصت نسب المساحات المزروعة كانت، ندرة مادة المازوت وارتفاع سعره بشكل جنوني، والانقطاع المستمر للكهرباء، فضلاً عن الأمراض التي لم تظهر بوادرها حتى الآن، كون أغلب الحشرات والأمراض التي تضرب المحاصيل، تنشط عند ارتفاع درجات الحرارة. وفي ردّه على إجراءات السّلطات المحليّة لمواجهة الأوبئة المحتملة لهذا الموسم، قال المهندس الزراعي أحمد شيخي، من الوحدة الزراعيّة الإرشادية في عامودا لـ "جسر" إنه "ما من توجيهات أو احتياطات من قبل الحكومة، لمواجهة الأخطار المحدقة بالموسم، قدّمنا عدّة طلبات إلى الجهات المعنية لتأمين المبيدات اللازمة، لكن لم يصلنا الردّ حتى الآن".

حزب البعث

من الوحدة العربية إلى تمزيق سورية!

رند بيطار



بخوف احتفل بعض ممثلي النظام السوري بما يسمونه "ثورة" حزبهم، حزب البعث العربي الاشتراكي، قائد الدولة والمجتمع في سورية.

سبب خوفهم أن هذه المناسبة تذكر ببعض من كانوا مجرد خدم وأزلام عملوا لسنوات على تزييف الواقع السوري، وتشويه المجتمع والأرض السورية، لتناسب طموحات وتطلعات

أبناء المجتمع كل حسب موقعه ومكان عمله وتواجده، والعمل على إيجاد ما يؤسس لحالة وطنية هدفها التلاقي والحوار والوصول إلى رؤية مشتركة". ليس مفهوماً هنا عن أي بعثيين يتحدث، ولا الحالة الوطنية التي يراد التأسيس لها، فالشعب السوري لم يشاهد في المرحلة الماضية مسؤولاً بعثياً واحداً سوى أمين فرع الحزب في الرقة الذي بدأ متأثراً متلعثماً، وهو يدلي باعترافاته لأبناء الشعب الثائر.

لكن ذلك لم يمنعهم من إصدار بيان يقولون فيه إن "الشعب السوري اليوم أكثر قوة وتمسكاً بمبادئ الثورة والحزب وأهداف الأمة العربية القومية، وأشد صموداً وصلابة في وجه المؤامرة، وإصراراً على مواجهة المخطط الأميركي الصهيوني الرامي إلى تمزيق الأمة ونهب ثرواتها والسيطرة على مقدراتها".

والملاحظ هنا اختفاء عبارة "والشعب أكثر التفافاً حول قيادته"، العبارة التقليدية، التي طالما أهانت الشعب السوري، فقد بدأ استخدامها وقحاً وفجاً، حتى في نظر تلك المجموعة التي امتهنت الكذب والنفاق منذ أربعة عقود.

وكما لو أنه الجنون بعينه، يدعو البيان "كلّ البعثيين إلى ضرورة التواصل مع

أسرة الاستبداد والقتل، ولتصبح البلاد مجرد مزرعة لآل الأسد.

والملاحظ هنا اختفاء عبارة "والشعب أكثر التفافاً حول قيادته"، العبارة التقليدية، التي طالما أهانت الشعب السوري، فقد بدأ استخدامها وقحاً وفجاً، حتى في نظر تلك المجموعة التي امتهنت الكذب والنفاق منذ أربعة عقود.

والملاحظ هنا اختفاء عبارة "والشعب أكثر التفافاً حول قيادته"، العبارة التقليدية، التي طالما أهانت الشعب السوري، فقد بدأ استخدامها وقحاً وفجاً، حتى في نظر تلك المجموعة التي امتهنت الكذب والنفاق منذ أربعة عقود.

والملاحظ هنا اختفاء عبارة "والشعب أكثر التفافاً حول قيادته"، العبارة التقليدية، التي طالما أهانت الشعب السوري، فقد بدأ استخدامها وقحاً وفجاً، حتى في نظر تلك المجموعة التي امتهنت الكذب والنفاق منذ أربعة عقود.

القمح السوري تنازعه أطراف الصراع

تتمة الصفحة الخامسة

نداء

ويؤكّد رئيس لجنة المتابعة الزراعية في المجلس الوطني الكردي فيصل حسين، على "ضرورة إيجاد آليات للمراقبة والمتابعة الصارمة للمحاصيل الزراعية في المحافظة"، ويوضح حسين أن أغلب مناطق المحافظة حققت معدّل الأمطار السنوية لهذا الموسم، لاسيّما منطقة القامشلي وما حولها، حيث بلغت نسبة الأمطار المتساقطة حتى الآن، ما يقارب أربعمئة ملم، ما يبشر بموسم خير ووفير، إلا أنه تخوف من عمليات جني المحصول بالإضافة إلى تخزينه وتسويقه، إذ لا توجد جهات حقيقية قادرة على تأمين الإنتاج لهذا العام بالشكل الأمثل، ولم تتوضّح حتى الآن جهة تصريف المحصول أو خطط الحكومة في كيفية التعامل مع محصول العام الجاري، خاصّة بعد الانسحاب التدريجي للنظام من المنطقة وسيطرة الجيش الحر على مناطق أوسع يوماً بعد آخر ودعا حسين إلى ضرورة وضع الخطط وإيجاد كوادر تحارب للحفاظ على خبز المواطن السوري، ومصادر رزقه، لتجنيبه الجوع المحقق به، إذا استمرّ تهديد أمنه الغذائي.

الرقة

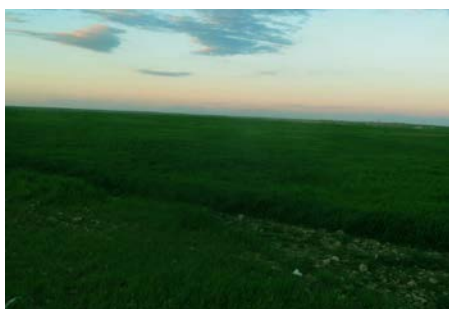
مدينة الرقة هذا العام شهدت تراجعاً في المساحات المزروعة بالقمح، فيقول المهندس حسان المحمد رئيس مكتب الحبوب والصوامع

هكتاراً حيث كان السماد والمازوت متوفرين وبسعر معقول، أما الآن لم يزرع سوى عشر هكتارات من مساحة أرضه، كونه لم يعد يحصل على الدعم اللازم لزراعة الأرض، إذ كان يتم في السابق توزيع البذار والسماد على الفلاحين من المصرف الزراعي، أما الآن بعد تحرير المنطقة لم يعد المصرف الزراعي ضمن الخدمة.

رغم أن محمد حصل على دعم من مدينة الرقة كونها كانت في الأونة الأخيرة تحت سيطرة النظام، إلا أنه لم يحصل على الأسمدة بحجة عدم توافرها، رغم أن غيره حصل عليها، ولكن المحسوبيات والواسطات لعبت دورها بالتوزيع، بحسب محمد.

محمد الأمين غير متفائل بجني محصول ووفير هذا العام، فقد زرع أرضه معتمداً على مياه الأمطار، وهي غير مسمدة بشكل جيد، لذا فإنه يتوقع إما أن لا يربح شيئاً أو يخسر خسارة فادحة.

ويعتبر أن أرض سورية هي أيضاً تعاني وقل عطاؤها، ولم يقتصر الأمر على الإنسان فيها وحسب.



في المجلس المحلي بمدينة تل أبيب، ومدبر إكثار البذور سابقاً في المنطقة في حديثه لـ "جسر" إن "هذا العام قاس على المزارعين، بسبب النقص الحاد في السماد والمحروقات، لذا أتوقع ضعف في إنتاج القمح بالنسبة للأراضي المروية، رغم أنها لا تشكل سوى عشرة بالمئة من المساحة المزروعة، أما بالنسبة للمساحات المتبقية فزرعها الفلاحون بالاعتماد على مياه الأمطار، وتصل نسبة الأراضي المزروعة بالقمح في المحافظة إلى ٧٠٪ مقارنة بالمساحات المزروعة العام الفائت".

ويبلغ مخزون القمح في محافظة الرقة حوالي ٥٥٠ ألف طن، موزعة على ٢٥ صومعة حبوب، ومنها تسعة مراكز حبوب في منطقة تل أبيب التي يبلغ محصولها السنوي ٣٠٠ ألف طن.

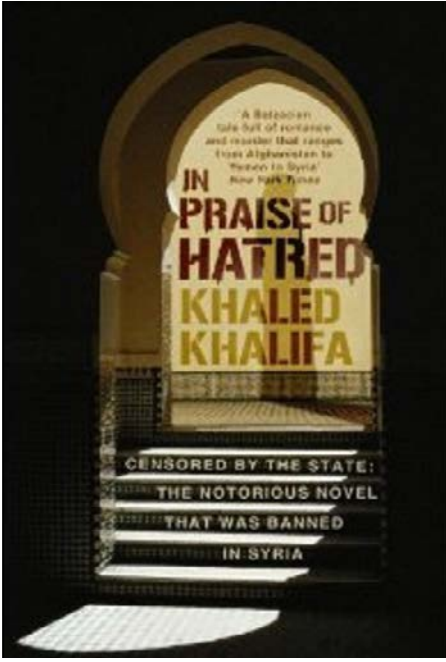
سركات محدودة

وفيما يخص حماية الصوامع في منطقة تل أبيب بين المحمد أنها غالبيتها تحت سيطرة المجلس المحلي، وتقوم بعض الكتائب بحراستها بشكل مأجور حيث يقوم المجلس بدفع رواتب، ويقوم المجلس باستئجار القمح من الصوامع الخاضعة لسيطرته لتأمين الطحين للأفران، ووزع بعض القمح من قبل الكتائب على الفقراء.

وتعرضت تلك الصوامع للسرقة من ثلاثة مراكز من قبل لصوص، لم يحدد المحمد هويتهم، كما أشار إلى أن هناك صوامع قصفت من قبل مدفعية النظام.

"على الله"

المزارع محمد الأمين كان يزرع كل عام ٣٠



للجائزة، وسيتم إعلان النتائج في السادس عشر من أيار القادم، في الذكرى الـ ٢٢٥ لولادة "روكريت".

ويعتبر حداد يعتبر واحدًا من أهم الأسماء الروائية، وله عدد من الروايات منها، (موزاييك، تياترو، الضغينة والهوى، صورة الروائي). وقد كانت "جنود الله" آخر رواياته، حيث صدرت عام ٢٠١١ عن دار رياض

الريس ببيروت، ورشحت روايته "المتروم الخائن" للقائمة القصيرة لجائزة "البوكر" العربية عام ٢٠٠٩.

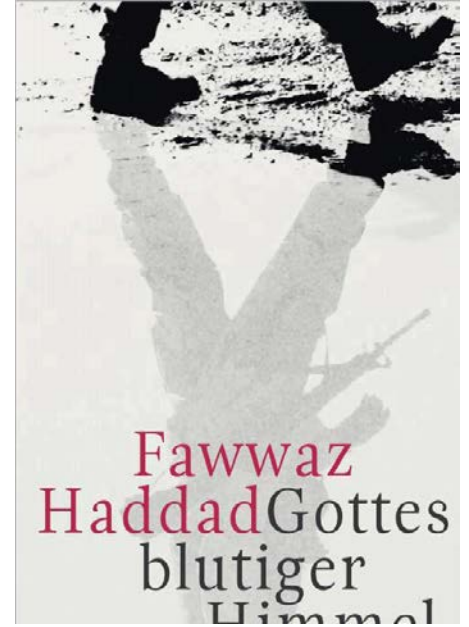
وتم ترشيح الترجمة الإنكليزية لرواية "مديح الكراهية" للروائي السوري خالد خليفة إلى القائمة الطويلة لصحيفة "الإنديبنت" البريطانية.

يذكر أن الطبعة العربية الأولى لهذه الرواية، صدرت عام ٢٠٠٧، عن دار "أميسا" بدمشق، ورُشحت للقائمة القصيرة لجائزة "البوكر" العربية عام ٢٠٠٨. ولخليفة كذلك عدد من الروايات منها "دفاتر القرباط"، وعدد من السيناريوهات التلفزيونية أشهرها "خان الحرير" و"هدوء نسبي".

وقررت لجنة جائزة الكاتب والمستشرق الألماني "فريدريش روكريت" تخصيص جائزة هذا العام للرواية السورية، وقد تمّ ترشيح أسماء كل من، سمر يزبك، روزا ياسين حسن، نهاد سيريس، وفواز حداد،

أخبار الرواية السورية

صدرت منذ أيام الترجمة الألمانية لرواية "جنود الله" للروائي السوري فواز حداد، عن دار "أوفياو" ببرلين، تحت عنوان "سما الله الدامية".



الكاتب حسان العوض يحصد جائزة السورية الوحيدة في جائزة الشارقة للإبداع العربي

والمسابقات العربية الأخرى، كانت تذهب معظم جوائزها للسوريين في مختلف الحقول الإبداعية، لا سيما مجال الشعر، ولكن خلال العامين الماضيين تراجع الإنتاج الأدبي والفني بشكل لافت، جراء الظروف التي تشهدها البلاد.

للإبداع العربي. وأعلنت نتائج جائزة الشارقة للإبداع العربي (الدورة السادسة عشرة) في السادس من آذار ٢٠١٣، التي انطلقت دورتها الأولى عام ١٩٩٧، ومن بين ٣٢ مشاركة لكاتب سوريين، لم تحصل سورية إلا على تلك الجائزة. يذكر أن جائزة الشارقة، وغيرها من الجوائز

احتل الكاتب السوري حسان محمد ديب العوض المركز الثالث في مجال القصة القصيرة، عن مجموعته "أشجار بحاجة إلى قطع"، بعد مشاركته في جائزة الشارقة



موسم الروايات الثورية

فارس فارس

خلال أقل من عامين، هما عمر الثورة السورية، بدأت الكتب الأدبية بالصدور، وقد حاول فيها الكتاب السوريون ملاحقة الأحداث المتسارعة للثورة، حيث كان الهدف المعلن هو "توثيق لحظات الثورة للمتابعين غير السوريين" بعيداً عما تضحج به شاشات الفضائيات، من اشتباكات وتفجيرات وقصف ودمار.

بدأت أولى ثمار هذه الكتب بكتاب لسمر يزبك عام ٢٠١١ "تقاطع نيران"، عن دار الآداب البيروتية، حيث قالت عنه يزبك بأنه "رصدٌ للشهور الأربعة الأولى للثورة"، قبل هجرتها إلى باريس. وقد لاقى الكتاب ضجة كبيرة حال صدوره، وترجم إلى عدد من اللغات العالمية، بصرف النظر عن الاتهامات والهجوم الذي تلقاه كل من الكتاب وكاتبته من صحفيين ونقاد عرب وسوريين، حيث قالوا إن يزبك صعدت على أكتاف الثورة في هذا الكتاب، الذي لم يكن إلا تسويقاً شخصياً لها،



إذ كان فيه الكثير من المبالغات الشخصية، التي حاولت من خلالها سمر يزبك "تلميع صورتها الثورية".

ومع نهاية عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣، تسابق الكتاب السوريون في الكتابة والنشر، لتكون حصيلة الكتب المنشورة عن الثورة أربع روايات، "طبول الحب" لمها حسن عن دار رياض الريس للكتب والنشر، "أيام في بابا عمرو" لعبد الله مكسور عن دار فضاءات الأردنية، وروايات لنبييل الملح عن دار أطلس اللبنانية هما، "بانسيون مريم" و"موت رحيم".

وقد أثرت ضجة حول روايتي حسن ومكسور، حيث ادّعى كل منهما بأنه "صاحب الرواية الأولى عن الثورة السورية"، وترافقت هذه الضجة مع تصريحات صحفية حاول أصحابها الوقوف مع أحد الطرفين، دون الاكتراث لمحتوى الروايتين، وكأن المطلوب الآن هو الكتابة فحسب، دون الاهتمام بالمحتوى، خاصة في ظل "ارتفاع الطلب على الكاتب السوري في دور النشر على

اختلافها. نهايةً، لا بدّ من الإشارة إلى أن الأهمية الحقيقية لأي عمل أدبي لا يرتبط بزمان أو مكان نشره، أو حتى بموضوعه، فالقيمة النقدية والفنية للعمل تتبع من العمل نفسه، ومن الاشتغالات الكتابية التي يسعى إليها الكاتب، لا سيما وأن معظم هذه الروايات والكتب تستند على "البطل الواحد"، الذي قد يكون ببساطة هو كاتب الرواية نفسه، وبذلك يسوق لأفكاره التي قد تقترب أو تبعد عن الأفكار الثورية الدارجة، ولكنها ستظل، بالضرورة، الأصوات المهمشة الأخرى التي ظهرت الرواية، كفنّ أدبي، للتعبير عنها.

تنقل السلاح تحت عباءتها وأولادها بين المقاتلين "أم باسل" في يوم المرأة: عملي محفوف بالمخاطر ولكن لا سبيل لنيل الحرية والكرامة إلا بالتضحية

غيث الأحمد

"بقيام الثورة أدركت أن دوري يمكن أن يتجاوز حدود القيام بأعمال المنزل والطبخ، فالثورة بينت مدى قدرة المرأة على تغيير تاريخ وصناعة ثورات وتحرير وطن" قالت أم باسل (٤٨ عام) ذلك لـ "جسر" ملخصة دور المرأة السورية عموماً، والديرية خصوصاً، التي لم تقف جانباً خلال الثورة، بل قدمت كل ما يلزم من دعم ممكن لنجاحها، الذي سيأتي عما قريب، بحسب تعبيرها.

أم باسل، وكما معظم النساء، كان همها سابقاً رعاية أسرته والاهتمام بشؤونها، ولكن باندلاع ثورة الحرية والكرامة، لم تقف جانباً، فشاركت في المظاهرات السلمية وتنظيم الاعتصامات، وعندما اتخذ الثوار قرار التسلح، كانت معهم، فساهمت في إيصال السلاح لهم، كونها امرأة ولن تتعرض لتفتيش دقيق كالرجال.

أربعة من أولاد أم باسل السبعة يقاتلون ضمن صفوف الجيش الحر، بكرها (٣٠ عام، إجازة في المعهد الصناعي) كان برفقة عائلته يعمل في دول الخليج، وعاد إلى مدينته ليتطوع في الجيش الحر بعد المجازر الكثيرة التي حدثت، وابنها الثاني (٢٥ عام، طالب في كلية الحقوق) كان يخدم في الجيش النظامي وانشق عنه، والثالث (٢٤ عام) أتم المرحلة الثانوية، ثم ذهب إلى الخدمة العسكرية، وفور انتهائه انضم للجيش الحر، وابنها الرابع (٢٢ عام، طالب في كلية الحقوق) انشق عن جيش النظام أثناء الخدمة العسكرية.

شاركت أم باسل بالثورة منذ اليوم الأول لانطلاقتها، في الاعتصامات والمظاهرات السلمية، ودعت الأهالي للوقوف صفاً واحداً للمطالبة بحقوق السوريين وحريرتهم وكرامتهم. وكانت أم باسل تنصح أولادها، الذين يخدمون



وعناصر الجيش الحر إلى المشافي الميدانية، وتوصيل الأدوية والمساعدات إلى الأحياء المحاصرة.

ومن أخطر المواقف التي تعرضت لها أم باسل أثناء نقل السلاح، حدث عندما كان مطلوب منها نقل كمية كبيرة من الذخيرة، وتوصيلها دفعة واحدة في ذات اليوم، فتقول "لبست ثياباً فضفاضة، وضعت تحتها ما أستطيع حمله من السلاح، ولكن ذلك لم يكفي، فاستعنت بزوجي أبو باسل، وقمنا بوضع ما تبقى من سلاح وذخيرة فوق محرك السيارة وقمنا بتغطيته، وعند الوصول إلى الحاجز، قام عناصر الجيش بتفتيش السيارة بالكامل، وطلبوا منا فتح محرك غطاء محرك السيارة، وهي المرة الأولى التي يطلب هذا الشيء، أحسست حينها أن أمرنا انتهى، ولكن الله أعمى بصر العسكري، ولم يشاهد السلاح". فقدت أم باسل اثنين من أبناء أختها، أحدهما استشهد أمام مسجد صلاح الدين في حلب، والآخر طالب في كلية الهندسة المدنية بجامعة تشرين، وهو أحد عناصر الجيش الحر، ذلك الفقد يثير مخاوفها من وقت لآخر على أولادها الأربعة، إلا أنها تقول "سلمت أمري لله، لا يوجد بديل عن التضحية من أجل الحصول على الحرية والكرامة".

أبو عمر الديري، وهو من أبناء دير الزور، تعامل مع أم باسل في توصيل المعلومات بين الثوار وأطراف الجيش الحر يصفها بـ "أحد الركائز الهامة" التي ساهمت في إكمال مسيرة الثورة والتقدم بها، من خلال النشاطات الخطرة التي تقوم بها، وتغامر بحياتها وحيات عائلتها، من أجل نجاح الثورة والنصر. ثقة أم باسل بالنصر كبيرة، كون الثورة على حق، أما بشار وأعوانه مع الباطل، بحسب تعبيرها، وتؤكد أنها باقية داخل دير الزور، ولن تغادرها، حتى النصر، وستستمر بالعمل بعد ذلك، لمساعدة الناس الذين تضررت بيوتهم وممتلكاتهم.

وجهت أم باسل رسالة إلى المرأة السورية بأن تنهض لتساهم في دعم الثورة وإنجاحها، لإعطاء صورة جميلة وحقيقية عن دور حرائر سورية في الوقوف بوجه الطغاة.

في جيش النظام قبل انشقاقهم، بعدم الاقتراب من المتظاهرين السلميين والاعتداء عليهم، وعدم تصديق روايات النظام التي تتحدث عن الإرهابيين والمسلحين.

تبرر أم باسل خيار الشعب بحمل السلاح، فتقول "بتكرار الاعتداءات على المتظاهرين السلميين، وقتل الآلاف منهم، والاعتداءات المتكررة على حرائر دير الزور بالضرب والكلام الفاحش، واعتقال الشباب والشيوخ والأطفال والنساء، أدركت، كما غيري، أن السبيل الوحيد لمقارعة هذا النظام، هو حمل السلاح، وتحرير البلاد من طغيانه". وما تزال أم باسل تذكر أحد أكثر الأعمال وحشية للنظام، حدث عند وصول بعثة المراقبين العرب إلى دير الزور، وتجمع الآلاف من أبناء المدينة وحرائرها عند ما يعرف بـ "ساحة الحركة" لكشف الحقيقة أمام البعثة، وعند وصول سيارات البعثة، خرج عناصر الأمن من السيارات، وبدؤوا بإطلاق النار على المتظاهرين، فاستشهد حينها ٢٧ شاباً، وقاموا بالاعتداء على حرائر المدينة بالضرب والسنتيمة.

لم تكف أم باسل بدفع أولادها للمشاركة بالعمل المسلح، فهي منذ بداية تشكل الكتائب عملت على إيصال السلاح والذخيرة إلى الثوار، الذين يتركزون خارج المدينة، والتنسيق بينهم وبين الثوار داخلها، حيث تقوم بارتداء معطف كبير أو عباءة كبيرة، وأحياناً تضع غطاء الصلاة، وتخبي الذخيرة، وجميع أنواع السلاح كالمسدسات والبنادق تحت لباسها، وتعبير الحواجز المتمركزة في المدينة، مخاطرة بحياتها لإيصالها إلى الثوار.

كما أنها تقوم بجمع التبرعات من الأهالي عند استلام رواتبهم أو من أرزاقهم، حتى أن هنالك نساء تبرعن بذهبهن وحليهن من أجل تقديمها للجيش الحر لشراء السلاح، بالإضافة إلى قيامها بإسعاف المصابين من المتظاهرين

